سؤال الدولة في ظل تحولات الربيع العربي:
مقاربات نظرية بالتركيز على الحالة الليبية

■ د. فرج محمد لامة*

مستخلص:

يطرح هذا البحث سؤال الدولة في ظل تحولات الربيع العربي ويضعه على المحك، وفق مقاربة نظرية بالتركيز على الحالة الليبية. ويسعى بذلك إلى استعراض المقاربات النظريات المختلفة التي سعت إلى الاقتراب من ظاهرة الربيع العربي وفهم تحولاتها، وانعكاس ذلك على واقع الدولة الوطنية في الوطن العربي من خلال استعراض وتحليل أبرز المقاربات النظرية المهمة في دراسات الحالة الثورية التي أفرزها حراك الربيع العربي ما بعد 2011.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، الدولة الوطنية العربية، الدولة الليبية

■ مقدمة:

سؤال الدولة هو السؤال الكبير الذي طرحته أحداث ما يسمى بالربيع العربي، حيث تذهب عدة آراء إلى تسجيل حكم قاطع بشأن غياب أية رؤية واضحة لدول الربيع العربي وأنظمتها الجديدة حيال عديد القضايا، من أبرزها سؤال الدولة الجديدة، حيث من «اللافت للنظر أنه ما من ثورة عربية قد خرجت بتصورات أيديولوجية واضحة لما يجب أن تكون عليه الدولة بعد الثورة من سياسة واقتصاد ومؤسسات المجتمع المختلفة وعلاقة الدولة بالعالم الخارجي. ما من إجابات واضحة لهذا »(عدلي،2013،ص9).

في هذا السياق، تكشف الحالة الليبية ما بعد 2011 – بوصفها حالة من حالات الربيع العربي- عن عمق سؤال الدولة وهو سؤال محوري وأساسي، يخيم ويهمين على الواقع الليبي الجديد، فالواضح أن معضلة بناء الدولة الليبية الجديدة ما بعد 2011 معضلة مثقلة بالعديد من التحديات التي تتصل بطبيعة المعطيات والاستحقاقات في مجتمع يشهد فترة انتقالية ومتقلبة، علاوة على التحديات التي يفرضها المتغير الخارجي

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس

في المعادلة السياسية الليبية، ما يجعل سؤال الدولة سؤالاً مطروحا يجد له حضوراً مهما وملفتاً للنظر، وهو سؤال يبرز بحدة كلما تعقد المشهد السياسي في ليبيا، ودون حسم نهائي للعديد من الملفات العالقة.

■ إشكالية البحث:

تطرح ظاهرة الربيع العربي جملة من التساؤلات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة. ويبدو سؤال الدولة هو السؤال الملح والمطروح بقوة على بساط البحث وفق مقاربات نظرية متعددة تنطلق من فرضيات عدة وتنتهي إلى نتائج مختلفة في تفسير ظاهرة الدولة في المنطقة العربية ومستقبلها. وعلى خلفية ذلك يمكن صياغة الإشكالية الأساسية لهذا في السؤال التالي: ما هي تداعيات ظاهرة الربيع العربي على شكل وجوهر الدولة العربية ومستقبلها؟. وهي إشكالية تتفرع منها تساؤلات أخرى يمكن تلخيصها في التالي:

- ما المقصود بالربيع العربي وما هي أبرز المقاربات التي سعت إلى فهم هذه الظاهرة والاقتراب منها.
- ما أبرز المقاربات التي سعت إلى تحليل انعكاسات الربيع العربي على حالة الدولة العربية ومستقبلها السياسي؟.
- ما هو حال الدول الليبية في ظل تحولات الربيع العربي؟. وما هي أبرز السيناريوهات المحتملة لمستقبلها ومآلاتها؟.

■ أهمية البحث:

يمكن صياغة أهمية البحث في النقاط التالية:

- أهمية أحداث الربيع العربي في التاريخ السياسي العربي المعاصر وبما يحمله من دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في الحياة العربية المعاصرة.
- أهمية الدولة كظاهرة وكمفهوم سياسي حظي بعناية خاصة في علم السياسة وحقوله كافة. فهو مفهوم متجدد قابل دائماً للتخصيب المعرفي وبما يسوغ استعادته وقراءة تحولاته في ضوء الثورات المعرفية والعلمية والمنعطفات الثورية التاريخية.
- الاهتمام الأكاديمي والأجندات والبرامج البحثية بموضوع إعادة بناء الدولة في مجتمعات ما بعد الثورات والنزاعات والصراعات وتداعيات ذلك على طبيعة

المراحل الانتقالية وقضايا التنمية السياسية والتحول الديمقراطي والعلاقات المجتمعية بصفة عامة.

- أهمية الحالة الليبية بوصفها حالة مهمة في ظاهرة الربيع العربي، كونها تشهد سيلاً من التحولات السياسية والاجتماعية في ظل مرحلة انتقالية متقلبة ومفتوحة على كل الاحتمالات.

■ **أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص حالة الربيع العربي ومحاولة فهمها وتفسيرها وعرض أبرز المقاربات التي سعت لتحليلها والاقتراب منها.
- استعراض أبرز المقاربات النظرية التي حاولت فهم وتحليل حالة الدولة العربية في ظل تحولات الربيع العربي وتداعياته.
- محاولة قراءة مستقبل الدولة في ليبيا وفق سيناريوهات ومشاهد عدة ترتبط مسألة تحققها على أرض الواقع بمسارات الحالة الليبية وتحولاتها.

■ **فرضية البحث:**

ينهض هذا البحث على فرضية رئيسية مفادها: أن ظاهرة الربيع العربي قد أدت إلى تحولات مهمة في شكل وجوهر الدولة العربية. وتتعامل هذه الفرضية مع ظاهرة الربيع العربي كمتغير مستقل كان له أثره في إعادة صياغة شكل وجوهر الدولة العربية كمتغير تابع.

■ **الدراسات السابقة:**

شكلت ظاهرة الربيع العربي حالة دراسية مهمة تتسم بالسيولة النظرية والجدل المتصاعد حول ماهيتها وهويتها وآثارها على الحياة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. حيث تناولت عدد من الدراسات ظاهرة الربيع العربي وتداعياتها على الدولة العربية، ومن جوانب وزوايا عدة، ومنها: دراسة الباسوسي (2014)، بعنوان «ما بين التفكك والفيدرالية: مستقبل الدولة العربية الموحدة بعد الثورات». ودراسة حمادة (2012)، بعنوان «معادلة جديدة: إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية» ودراسة العبداوي(2013-2014)، بعنوان «الثورات العربية وأزمة بناء الدولة: دراسة مقارنة بين تونس ومصر» . ودراسة حنفي (2012)، بعنوان «الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية». ودراسة طارق (2014)، بعنوان

الدولة الوطنية بعد الثورات: جدل الأيديولوجيا والهوية من تطابق الدولة والأمة إلى دولة المواطنين». ودراسة مصباح (2012)، بعنوان «إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم والخيارات». ودراسة على (2012)، بعنوان «تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا». ودراسة كربوسة (2012)، بعنوان «مستقبل الدولة الوطنية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011». بينما يتناول هذا البحث سؤال الدولة في ظل تحولات ظاهرة الربيع العربي من خلال استعراض المقاربات النظرية المختلفة التي سعت إلى فهم وتفسير ظاهرة الربيع العربي وانعكاساتها على وضع الدولة العربية بالتركيز على الحالة الليبية كحالة للتحليل والدراسة.

■ منهجية البحث:

بهدف الإجابة عن التساؤلات الأساسية والفرعية التي يطرحها البحث واختبار الفرضية الرئيسية التي ينطلق منها، يعتمد الباحث المنهج التحليلي الذي يساعد على الكشف عن الآثار العميقة لظاهرة الربيع العربي على وضع الدولة العربية بالتركيز على حالة الدولة في ليبيا التي تعتبر حالة للبحث والدراسة.

ويستعين الباحث بأسلوب البحث المكتبي الذي يوفر بيانات ومعلومات أولية تخدم أغراض البحث ومستهدفاته ومصادر معلومات ثانوية تتمثل في الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث.

■ خطة البحث:

بغية تغطية الموضوع البحثي وتحقيق أهدافه يقترح الباحث تقسيم البحث وفق المطالب التالية:

- المطلب الأول/ الربيع العربي: محاولات للفهم.
- المطلب الثاني/ الدولة وحالات الربيع العربي: مقاربات نظرية.
- المطلب الثالث / الدولة الليبية الجديدة سيناريوهات مستقبلية.
- الخاتمة والنتائج .

■ المطلب الأول/ الربيع العربي: محاولات للفهم

مصطلح الربيع العربي شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع 2011 ويذهب البعض إلى أن هذه «التسمية جاء بها أولاً مارك لينش في مقالة نشرت في مجلة فورن بولسي بتاريخ 6 يناير 2011، وذلك للإشارة إلى تلك الثورات والاحتجاجات التي قامت

في دول عربية عدة لأسباب عديدة أهمها الركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والظلم والاستبداد» (منتدي الأعمال الفلسطيني،2011). وهي تسمية غربية تستلهم ما عرف بربيع براغ عام 1968 والذي ارتبط بمبادرة «الكسندر دوبتشيك» زعيم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي آنذاك، والذي دعا إلى اشتراكية ذات وجه إنساني وإلى ضرورة تمتع الشعب في تشيكوسلوفاكيا بالديمقراطية» (شقير،2011،ص213). وأعيد إنتاج هذه التسمية لوصف ما شهدته دول أوروبا الشرقية من تحولات بين عامي 1989- 1990 فيما عرف بـ الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (هنتجتون،1993).

وفي هذا الجانب ثمة مقاربات عدة سعت لتفسير وتحليل ظاهرة الربيع العربي، وحاولت الاقتراب من «هذه الظاهرة والتعامل معها وفق محددات ومتغيرات بهدف فهم واستشراف ما حدث في محاولة لتأسيس أطر معرفية للتعاطي مع الواقع السياسي العربي الجديد »(للمزيد أنظر،لامة،2014).

وتعكس هذه المقاربات طبيعة الجدل الدائر حول ماهية «الفعل الثوري» لظاهرة الربيع العربي، فبعض الأدبيات اعتبرت ما حدث ثورة بكل مقاييسها ومقوماتها، وبأن ما حدث هو ثورة بكل معنى الكلمة ويجب التعامل معها وفق هذه التوصيف، لأن «ما حدث في تونس هو ثورة، يجمع عليها الخبراء والمحللون وحتى الرأي العام، أنه حدث بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، تخمرت على مدى سنوات طوال، ذاتيا وموضوعيا، وسرعان ما امتدت شرارة الياسمين إلى دول عربية أخرى كاليمن ومصر وليبيا» (عويضة،2012،ص5) .

بينما اعتبرت أدبيات أخرى أن ما حدث هو مجرد انتفاضات شعبية أو احتجاجات كبرى لا ترتقي إلى كونها ثورات، وبمعنى «أن شروط الثورة لم تجتمع في أحداث ما أطلق عليه الربيع العربي» (أبودراع،2017،ص51).

وهناك من اعتبرها ثورات منقوصة ووصفها آخرون بصفة الثورات المرتبكة. حيث تنتقص هذه الأدبيات من شأن ظاهرة الربيع العربي وترى أنها تفتقد إلى مقومات «الثورة» وهي لا تتعدى كونها حركات احتجاج تفتقد للقيادة والتنظيم من جهة، مثلما تفتقر للرؤية الثورية الشاملة من جهة أخرى، إذ الملاحظ هنا، أن «الثورات التي شهدها العالم العربي بشكل عام قامت عفويا بدون قيادة ولا وفق برنامج سياسي في المناطق والبلدان التي توجد فيها أحزاب سياسية، أو حركات سياسية، التي انظمت إلى هذه الثورات بعد قيامها» (البديري،2011،ص10).

وقد برز في إطار هذا الجدل مقاربة ثالثة تصف ثورات الربيع العربي بأنها ذات خصوصية متميزة تتحدى الأطر النظرية السائدة في تفسير الأحداث الثورية، وتذهب إلى أن «الربيع العربي له خصوصياته «التي تمثلت في عنصر المفاجأة والمباغتة، وفي تحد «عديد من المقولات النظرية التي نهضت عليها النظريات التي تتناول الثورات والحركات الاحتجاجية والعنف السياسي» (مسعد، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية). وفي هذا الشأن تذهب بعض الأدبيات إلى أن حالات «الثورات العربية وضعت حداً لأسطورة الاستثناء العربي، وفتحت المجال واسعاً لإمكانية ترسخ المبادئ المتعلقة بالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان على أرض الواقع في الدول العربية»(فلورينسا،2011،ص92).

بينما تركن مقاربات أخرى إلى نظرية المؤامرة في تفسير ظاهرة الربيع العربي والاقتراب منها. وهي بالتالي تنسب هذه الأحداث التي يطلق عليها مجازا اسم «ثورات الربيع العربي» إلى المؤامرة الخارجية، والى التخطيط الخارجي، والى الأفكار والأيدي الخارجية التي تستعين بأدوات داخلية «(رباح،2012،ص31). وهي مقاربات ترى أن ما يسمى الربيع العربي هو صناعة غربية استخباراتية باعتبار أن العامل الخارجي لعب دور القوة المؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذه المقاربة استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع «ويكليكس» أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أموراً سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول» (موسى،2012،ص7).

وتنهض مقاربات أخرى على مقابلة «الإنجـازات» و«الإخفاقات» في تحولات الربيع العربي، وفي إطار هذه المقاربة، هناك من يبرز الجوانب الايجابية لتحولات الربيع العربي، و يذهب إلى «أن التغييرات السياسية التي شهدها الربيع العربي قد هزت دعائم الدولة الاستبدادية، ولكن الطريق لا تزال طويلة أمام تغيير الهياكل القانونية والثقافية التي كانت تغذي الاستبداد » (الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان،2012،ص10).

وفي مقابل ذلك يقلل الكثيرون مما تحقق، ولا يرى بعضهم الآخر أي أثر إيجابي لهذه التحولات، إذ إنه «بعد مرور سنوات يبدو الربيع العربي عاجزا عن إنتاج نظام ديمقراطي واحد. حيث تبدو فرص الانتقال إلى الديمقراطية بعيدة المنال في البلدان التي أطاحت برموز الحكم فيها وتحاصرها تحديات كبرى قد تدفع بها للانتكاس أو في أحسن الأحوال فإن الانتقال الديمقراطي سيكون مرهونا بتضحيات أكثر جسامة من جانب

الشعوب»(التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2012).

كما انه على الصعيد العسكري والأمني، أدت حالات الصراع والتطاحن والمواجهات المسلحة بين الأنظمة وقوى الثورة وكذا أعمال العنف والتدخل العسكري الأجنبي في الشأن الثوري العربي وحسابات الأطراف تجاه كل من حالات الربيع العربي إلى عواقب وخيمة على المنطقة وعلى مستوى كل دولة من دول الربيع العربي. حيث عمقت أوضاع الربيع العربي من اختراق الخارج للداخل وما يحمله ذلك من تبعات تقود نحو مزيد من انكشاف الأمن القومي العربي. كما أصبحت تواجه دول المنطقة خطر شبح الصوملة والأفغنة الذي بدأ يخيم على المشهد السياسي والأمني في ظل الانفلات الأمني وفوضى السلاح وانتشار تنظيمات متطرفة محسوبة على القاعدة أو أنها جزء منها وما يرتب ذلك من تحول المنطقة إلى ساحات مفتوحة من ساحات الحرب على الإرهاب، وملاذاً آمنا للتنظيمات والجماعات الإرهابية.

وثمة مقاربة أخرى تقوم على فرضية نهاية الربيع العربي، أو أفوله في أحسن الأحوال، فهو صنم قد هوى وحالة من حالات النكبة التي استفاق منها الشعب العربي، بسقوط العديد من رموزها ومخططاتهم الرامية إلى السيطرة على الشعوب والأوطان تحت غطاء كذبة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فالأمر لا يتعدى سوى محاولة استبدال رموز وأنظمة ديكتاتورية متعددة الوجوه بأخرى أشد وطأة واستبداداً استغلت حالة الربيع العربي لتوظفها وفق توجهاتها وأيديولوجيتها ومصالحها وقد وأدت الوليد الثوري في المهد.

وفي هذا الشأن ثمة إشارات إلى محاولات قوى الإسلام وأحزابه بكل طوائفها الانحراف بمسار الربيع العربي وتحويله إلى مجرد «ثورات مسروقة»، وذلك مع بروز ظاهرة «اندراج الأحزاب الاسلإموية في المسرح السياسي الرسمي في أكثر من بلد عربي، وأخذ الصدارة في الحكم» (البطنيجي،2012،ص3). حيث صعدت هذه القوى إلى الواجهة واعتلت سدة الحكم تحت شعارات «إسلاموية الربيع العربي»، وأصبح الإسلاميون باتجاهاتهم كافة في صدارة مشهد ما بعد الربيع وتحول الخطاب الديني الاسلإموي إلى خطاب سائد ومهيمن ومسيطر (كما في مصر وتونس). في الوقت الذي «لم تكن تملك مشروعا للسلطة يعبر عن رؤية أيديولوجية وفكرية واضحة يمكن أن ينبثق عنها برنامج جاد للحكم وهو الأمر الذي يفسر سهولة تحوله إلى مجرد شعار سياسي، وافتقاد أجهزته لخبرة الحكم وإدارة مؤسسات الدولة وافتقاده للكوادر الحزبية المؤهلة للقيام بهذه المهمات» (رفعت،2012،ص7).

وتعتبر مساهمة «جون آر برادلي John. R. Bradley" في كتابه بعنوان "ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط؟" الصادر في عام 2012، من أبرز المساهمات التي تعبر عن هذه الفرضية والتي وصفت ما حدث "بالمنعطف الكارثي" حيث "عادة ما يتسلل اليأس إلى نفوس الثوار الذين ضحوا بأنفسهم عندما يشهدون تحطم آمالهم أمام قيام نظام جديد على نفس القدر من سوء النظام الذي أطاحوا به، إن لم يكن أسوأ» (برادلي،2013،ص8).

ومهما يكن من جدل نظري بين هذه المقاربة المختلفة والمتعددة التي سعت إلى تفسير وفهم ظاهرة الربيع العربي، فإنها تبقي محاولات لتوصيف ما حدث، وهي توصيفات لا تخلو من الانحيازيات الفكرية والأيديولوجية والتوظيف السياسي والمصلحي، وذلك في ظل بيئة انتقالية متحولة ومخاض جديد يتسم بالصراع السياسي والعسكري ولم تتبلور ملامحه بشكل محدد وواضح بعد . أو كما وصفه البعض «باللغز»(عبد اللطيف،2011،ص129). الذي يغمرنا بسيل دائم من التحولات والتقلبات التي تتطور بسرعة وبطرق مختلفة وتتميز بحالة من الحركة الديناميكية واسعة النطاق التي يصعب التكهن والتنبؤ بمساراتها ومالآتها.

■ المطلب الثاني/الدولة وحالات الربيع العربي: مقاربات نظرية

تنطلق هذه المقاربات من حقيقة «اقتران الثورة بالدولة، ويرتبط التفكير في الأولى بالنظر في الثانية، سواء في التاريخ أو النظرية السياسية، لذلك كان لا بد للثورات العربية وهي تطيح الأنظمة السلطوية أن تستدعي التفكير في الدولة، وكان لا بد لهذا الاستحضار أن يقود بالضرورة إلى مساءلة واقع الدولة الوطنية ومستقبلها»(طارق،ص73).

ومن هنا تمثل مقاربة الدولة إحدى أبرز المقاربات النظرية المهمة في دراسات الحالة الثورية التي أفرزها حراك الربيع العربي ما بعد 2011م، وتبرز هذه المقاربة من خلال «المطالبات الثورية التي لم تطرح مجرد تغيير الأنظمة السياسية، وإنما امتدت إلى إعادة صياغة شكل الدولة، بما يحقق التغييرات البنيوية التي تطرحها تلك الثورات»(حنفي،2012،ص6). وتذهب عدة أدبيات إلى أن أحداث الربيع العربي وتداعياتها تشكل في حقيقتها «مرحلة جديدة لتجديد مفهوم دولة ما بعد الاستعمار، ذلك أن التحولات تتجاوز كونها تغييراً في بعض الأنظمة السياسية أو تعديلات في دساتير الدول أو تحقيق مطالب إصلاحية، بل إنها مجرد مرحلة انتقالية تتسم بكل السمات الأساسية للمراحل التاريخية الاستثنائية التي تمهد لتحولات أكثر جذرية» (خليل،2011،ص18).

وفي الفكر السياسي ينظر إلى علاقة الثورة بالدولة وفق رؤيتين:

- **الرؤية الأولى** (سلبية)، يمثلها الفكر السياسي الكلاسيكي المحافظ، وتضع الثورة في تناقض مع الدولة، حيث «تعامل الفكر الكلاسيكي في البداية مع مفهوم الثورة على أنه مفهوم مناقض لمفهوم الدولة، باعتبار أن العمل الثوري يشكل خطراً محدقاً بأركان الدولة ويحتاج إلى معالجة»(العبداوي،2013،ص32).
- **الرؤية الثانية** (إيجابية)، وهي تمثل رؤية ثورية راديكالية في الفكر السياسي، وتسعى إلى شرعنة الفعل الثوري، وتنظر إلى الثورة كأداة للتغيير الثوري وتجديد للدولة، وهي رؤية تبلورت في الفكر السياسي منذ اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م، وترسخت في الفكر الماركسي نسبة إلى كارل ماركس، والذي «أسست كتاباته للفكر الثوري الجديد، حيث جعل من العالم البشري وصيرورته التاريخية تحل محل الصيرورة الطبيعية، فتحقيق الحكم الأمثل عند ماركس هو عملية آلية وحتمية، وبالتالي أعطى ماركس مفهوم الثورة معاني جديدة كشرعية الثورة واعتبارها منهجا للحركة السياسية تستهدف تغيير الأوضاع القائمة لإقامة نظام مثالي سيتحقق حتما في الواقع» (العبداوي، 2013، ص24).

وبصفة عامة تتمحور مقاربة الدولة في حالات الربيع العربي حول الفرضيات التالية:

1- فرضية "نهاية الدولة" أو الادعاء بذلك، وفي أحسن الأحوال تحول الدولة من حالة الدولة العميقة Deep State إلى حالة الدولة الفاشلة Failed State أو الدولة الرخوة أو الدولة المنهارة باعتبارها إحدى مراحل الدولة الفاشلة. وفي حالات الربيع العربي تتأسس هذه المقاربة على تفسيرين مهمين هما:

- **التفسير الأول** يتعامل مع الدولة العميقة كمتغير مستقل، وحالات الربيع العربي كمتغير تابع، بمعنى أن طغيان واستبداد الدولة العميقة وتوحشها أدى إلى تفجر الثورات العربية، حيث لم تعد الأحوال تطاق وكان لابد من الانتفاضة والتغيير، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، وينهض هذا التفسير على « أن الثورات العربية هي نتيجة لانهيار الدولة، حيث نتجت هذه الثورات عن فشل الأنظمة في كل من مصر وتونس وليبيا في احتواء أشكال الصراعات السياسية بين المجموعات المختلفة، وعن تركز الحكم في يد كل من مبارك وزين العابدين والقذافي، على التوالي، مع تهميش دور بقية المؤسسات، وما ارتبط بذلك من استخدام هذه الأنظمة للعنف المفرط

في مواجهة المطالب الاجتماعية المشروعة والتي سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية، وتبعها تفجر الثورات العربية، وإحداث القطيعة مع الدولة البوليسية في كل من هذه الدول» (عمروش،2012،ص27).

■ **التفسير الثاني**، يتعامل مع الحالات الثورية العربية كمتغير مستقل، ومع حالات انهيار الدولة كمتغير تابع، وفق المنطوق التالي(هناك علاقة جدلية بين انهيار الدولة واندلاع الثورة، بمعنى أن الثورة هي أحد المتغيرات التي تؤدي إلى انهيار الدولة، أو أنها عارض على بدء انهيار الدولة) (عمروش،2012،ص27). وربما بمعنى مماثل يمكن القول «إن الدولة عادة ما تواجه إشكالاً يتعلق ببقائها في مراحل ما بعد الثورات، بيد أن سياقات كل ثورة تحدد ماهية الشكل المبتغى الذي يمكن أن تصل إليه الدولة بعد الثورة «(حنفي،2012،ص10).

وفي حالات الربيع العربي 2011 عادة ما يتم الاستئناس بالحالة الليبية لتأكيد صدقية هذه الفرضية وتوظيفها في صالح التفسيرين معاً. فمن ناحية أولى، أن الدولة في ليبيا قبل 2011 تضخمت وتمت شخصنتها إلى حد التماهي وتحولت إلى رمز للاستبداد والعنف، حيث اختلطت حدود النظام السياسي مع حدود الدولة وتطابقت، فكانت الدعوة إلى إسقاط النظام السياسي يعنى حتما سقوط الدولة وانهيارها. بمعنى أن تغول الدولة وتوحشها كانت سبباً رئيساً في إحداث الفعل الثوري في ليبيا 2011م –كما يرى البعض- "فحالات ليبيا وسوريا، بدأت فيها الدولة رمزاً للاستبداد لتطابقها مع القهر الذي مارسته الأنظمة السياسية"(حنفي،2012،ص10). ومن ناحية ثانية، فإن الحالة الليبية –كما يرى البعض أيضاً– تمثل إحدى مظاهر انهيار الدولة التي صاحبت الثورات العربية وعبرت عن حالة من العنف الحاد الذي عجل بسقوط الدولة وانهيارها. حيث تجسدت حالة العنف في ليبيا أثناء عام 2011م فيما أطلق عليه، أولاً، «الحروب الثورية، التي تنشأ عادة بين الحكومة والجماعات السياسية المسلحة، والتي تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة، وإنهاء احتكار السلطة من قبل فئة معينة وقد شهدت ليبيا أثناء عملية تدخل حلف الناتو للإطاحة بنظام معمر القذافي، هذا النمط من العنف «. بينما تجسدت حالة العنف بعد 2011م في حالة الحروب الأهلية والصراعات القبلية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي» (عمروش،2012،ص27).

2- فرضية تشتت سلطة الدولة وتحولها إلى كيانات ذات سلطات موازية تتحدى سلطة الدولة المركزية، وهي فرضية لا تدعي القول بـ «نهاية الدولة» أو انهيارها، كما تطرح الفرضية السابقة. بل إن الذي حدث وترتب على تداعيات ما سمي بـ «ثورات

الربيع العربي» هو تحول شكل السلطة وليس نهاية الدولة. وتبني هذه الفرضية منطوقها النظري على اعتبار حالات الربيع العربي كمتغير مستقل كان له تأثيره في تحول شكل السلطة في المجتمعات العربية المتحولة ثورياً، حيث «تطرح الثورات باعتبارها عملية تغيير سياسي، أحيانا يكون عنيفاً، تشكل تحديات أمام استمرار مركزية السلطة السياسية للدولة. وعادة ما يتم الحديث في مراحل ما بعد الثورات، كما نشهد في عدد من الدول العربية، عن الاتجاه إلى الدولة اللا مركزية، بحيث تتم إعادة النظر في شكل النظام السياسي، وفي حجم سلطة الحكومة المركزية على الأقاليم. حيث يبدو من خبرة الثورات العربية أن مركزية الدولة لم تكن عاملاً يضمن استمرار الدولة»(مخيمر،2012،ص11).

وفي الحالة الليبية برزت منذ البدء بعد 2011م مخاوف جادة من تشظي الدولة وتشتت سلطاتها، حيث بدا واضحا التأرجح المبدئي بين الشكل الفيدرالي والشكل البسيط للدولة، خاصة وإن الإعلان الدستوري الذي صدر من قبل المجلس الانتقالي المؤقت في ليبيا بتاريخ 3 أغسطس 2011م لم يحدد شكل الدولة الليبية الجديدة، واكتفى بالنص في المادة رقم (1) من الباب الأول (أحكام عامة) على التالي "ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي". حيث من الواضح أن هذا النص يتصل بهوية الدولة الليبية وليس بشكلها السياسي.

وقد تضاعفت هذه المخاوف بشكل جدي مع إرهاصات الشكل الفيدرالي للدولة الليبية الجديدة الذي استقطب جدلاً واسعاً في الواقع الليبي الجديد «حيث إن إعلان برقة شرق ليبيا إقليماً فيدرالياً من قبل مجلس فيدرالي معين جاء احتجاجا على التهميش الذي واجه الإقليم والذي حول ثروات الشرق النفطية إلى تنمية المناطق الغربية، واستند الإعلان إلى مرجعية قبلية، وإلى أوضاع ما قبل الدولة الموحدة، عندما كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقاليم، هي برقة، وفزان، وطرابلس» (حنفي،2012،ص9).

3- فرضية تراجع الدولة، وهي فرضية تقوم على "إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع" والتي قد تتحقق من خلال بروز فواعل مجتمعية جديدة يمكن أن تهدد كيان الدولة، وعادة ما يطلق عليها تسمية الفواعل "تحت وطنية» أو الفواعل «التحتية» أو «ما قبل الدولة» كالمجموعات الإثنية والأقليات والقبلية والتي تهدد: بنية الدولة الوطنية

وكيانها الدستوري، والاستقرار المؤسساتي والسياسي، وإقليم الدولة ومواردها. ويعتبر جويل ميجدال Joel Migdel من أهم المؤسسين والمنظرين لاقتراب "الدولة-المجتمع" في كتابه بعنوان: نموذج علاقات الدولة والمجتمع A modal of State-Society Relations والذي اعتمد على محورية مفهوم الضبط الاجتماعي. حيث "ينطلق هذا الاقتراب من فكرة الضبط الاجتماعي أين تجد الدولة نفسها أمام منافسين كثر داخل المجتمع يزاحمونها على أهم أدوراها، والمتعلقة أساساً باحتكار السيطرة والضبط الاجتماعي، هذا الأخير الذي تستهدف الدولة من خلاله بسط نفوذها لتحقيق الطاعة والانقياد وتحقيق المشاركة السياسية والحصول على الشرعية"(العبداوي2013-2014،ص55).

وتذهب هذه الفرضية إلى أن حالة الحراك الثوري العربي ما بعد 2011م تقود بالضرورة إلى إعادة صياغة العلاقة ما بين الدولة والمجتمع من خلال تأكيد مقولة "المجتمع أولاً". وتتعامل هذه الفرضية مع الثورات العربية بعد 2011م كمتغير مستقل له انعكاساته على إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولصالح رد الاعتبار للمجتمع على حساب الدولة، وبمعنى "إن حالة الحراك التي شهدتها الدول والمجتمعات العربية منذ اندلاع ثورة تونس في نهايات عام 2010م، إنما تؤرخ لمرحلة جديدة في العلاقة بين المجتمع والدولة، يعاد الاعتبار فيها للمجتمع كمتغير مستقل ومهم في علاقته بالدولة. وهي في جوهرها تحمل محاولة من هذه المجتمعات لإعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، وبين المجتمع والدولة"(حمادة،2012،ص17).و تميل لصالح المجتمع والولاءات المجتمعية التحتية على حساب كيان الدولة الليبية الجديدة.

ففي الحالة الليبية تطرح فرضية تراجع الدولة ذاتها بقوة في ظل بروز الولاءات القبلية والجهوية على حساب الولاء للدولة في ليبيا. بحيث عادت القبيلة إلى الواجهة وقادت مسارات الربيع العربي في ليبيا –حسب تعبير البعض- إلى «إعادة إنتاج القبلية في ليبيا»(أحميدة،2012،ص18). وذلك بحكم التركيبة القبلية للمجتمع الليبي، وتحول القبيلة من كونها مظلة اجتماعية إلى مظلة سياسية، حيث زحفت على المعترك السياسي فقد كان العامل القبلي في ليبيا-وعلى الدوام- محل توظيف سياسي في الحياة السياسية، حيث تماهى العامل القبلي مع العامل السياسي وتطابق بشكل تام. وبمعنى تحول القبيلة إلى مرجعية سياسية في ظل غياب الدولة وسلطاتها الشرعية، وأصبح الاصطفاف السياسي اصطفافا قبليا بامتياز. إذ «وقعت الدولة الليبية الجديدة 2011م أسيرة لقبضة القبيلة التي أحكمت خناقها على العمل السياسي والبرلماني والجمعياتي، فدخل الجميع في

«حرب ضد الكل »، وأصبح الخوف مهيمناً على الجميع لأننا أمام حالة يتم فيها إسقاط «الدولة» وليس « السلطة» (قوي،2014،ص2-3).

كما فرضت ظاهرة الربيع العربي بروز الهويات الإثنية في ليبيا بشكل واضح وجلي من خلال مساعي بعض الجماعات ذات الخصوصية الثقافية لأثبات نفسها وهويتها ومحاولة وضع قدم لها في شكل وجوهر الدولة الليبية الجديدة. وهي جماعات تنظر إلى نفسها أنها عانت من الإقصاء والتهميش الاجتماعي طيلة عهود طويلة وتطالب بصياغة مشروع مجتمعي جديد يقوم على الاعتراف بحقوقها الاجتماعية والثقافية واللغوية. وهي دعوات بدأت تتصاعد من خلال مطالبة الأمازيغ والطوارق والتبو في فرض وجودها الاجتماعي في ليبيا الجديدة وقد أدت هذه المطالبات إلى إصدار القانون رقم (18) لسنة 2013 بشأن حقوق المكونات الثقافية واللغوية الذي اعتبر «لغة الأمازيغ والطوارق والتبو من المكونات اللغوية والثقافية للمجتمع الليبي. وضمن الحق في تعلمها». وتطور الأمر إلى مساعي هذه الجماعات بدسترة حقوقها ولغتها في مسودة الدستور الليبي الجديد.

المطلب الثالث/ الدولة الليبية الجديدة: سيناريوهات مستقبلية

عند محاولة بناء سيناريوهات مستقبلية حول "الدولة الليبية الجديدة"، يلاحظ:

أولاً/ غلبة حالة "اللا يقين" على مجمل حالات الربيع العربي، وذلك في ظل حالة عدم الاستقرار التي تخيم على تفاعلاته وأحداثه، مما يجعل من الصعب على أي باحث موضوعي أن يتنبأ بمداها وحدودها وانعكاساتها وتداعياتها. حيث من الملاحظ جداً هيمنة حالة اللا استقرار على غالبية دول الحراك العربي، وهي مجتمعات مازالت تعيش حالة من المرحلة الانتقالية. أو على رأي البعض "رغم مرور سنوات على بداية هذا الحراك إلا أن واقعه اليوم لا يسمح بتحديد رؤية واضحة وجلية توفر تصوراً محتملاً لمستقبل المنطقة في ظل التغيير الحاصل في بعض بلدانها"(خلاصي، موقع مجلة المستقبل العربي).

ثانياً/ إن حالات الربيع العربي أدت إلى مضاعفة إشكالية بناء الدولة الجديدة، فهي حالة بقدر ما "كشفت عن هشاشة وضعف الدولة القطرية، وإنه بمجرد سقوط الأنظمة سقطت معها العديد من المفاهيم المرتبطة بالدولة القطرية الأولى، مثل الاندماج والانتماء والوحدة القطرية، والشرعية والتنمية والتحديث. ولكن دون أن يكون هناك مشروع مستقبلي لهذه الدولة في إطار ديمقراطي يتماشى مع

خصوصية الدولة العربية ما بعد الثورة"(والي،2018،ص173-174). والحالة الليبية ليست استثناءً، حيث من الصعب التنبؤ بمستقبل الدولة في ليبيا، إذ تبقى التوقعات مفتوحة على كل الاحتمالات. في هذا الشأن يمكن من الناحية النظرية تصور ثلاثة مشاهد أساسية، وهي مشاهد افتراضية تبقى رهينة التطورات التي تستجد على الساحة الليبية، ويمكن أن نلخص هذه المشاهد في التالي:

- المشهد الأول: مشهد بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وهو المشهد المرجح حتى الآن في ظل حالة استمرار الانقسام على طريقة «لا غالب–لا مغلوب» وهي الحالة التي تفرض معطياتها في الواقع الليبي الذي يسوده عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث الانقسام بين (برلمانيين وحكومتين وجيشين.. الخ)، وبقاء العديد من الملفات المهمة عالقة تراوح في ذات المكان دون حسم كملف العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وسيطرة جماعات بعينها وتغلغل بعضها في مفاصل الدولة والاستحواذ على السلطة وإملاء شروطها وتحقيق مطالبها بقوة السلاح، وسيادة مناخ العنف والانفلات الأمني في غياب أي وجود حقيقي وفاعل للدولة الليبية. ما «جعل من الدولة تعيش حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المؤسسات والفشل في تحقيق مطالب المواطنين وحاجياتهم وغدارة العملية الانتقالية بطريقة واضحة وصحيحة تنقل الدولة إلى حالة من الاستقرار والبناء» (والي،2018،ص163).
- المشهد الثاني: مشهد تحول الأوضاع نحو الأسوأ، وهو مشهد تشاؤمي يقود نحو المزيد من الفوضى والاضطراب وتحول الدولة إلى دولة فاشلة، يسودها العنف وتسيطر عليها حالة (اللا استقرار)، وهو مشهد يمثل النموذج الأعلى للفوضى، وربما يقود هذا المشهد الدولة إلى التفكك وقد تنتهي حالة الدولة في أحسن الأحوال إلى نوع من الفيدراليات المتشظية غير الخاضعة بشكل كامل لحكومة مركزية قوية. وربما قاد المشهد إلى انعدام أي وجود للدولة، وغياب أي حكومة مركزية موحدة قادرة على بسط سيطرتها على كامل الإقليم الليبي. ويعتبر هذا السيناريو من «أسوأ السيناريوهات المحتملة لليبيا، وهو تقسيمها إلى مناطق شرقية وغربية، وأن ينفرط عقد الوحدة الليبية إلى دولتين أو ثلاث، وستكون النتيجة هي المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح، حيث ستسعى القبائل من كلا الجانبين إلى الانتقام لنفسها من أعدائها، وهو ما يهدد بتكرار نموذج العراق او الصومال أو أفغانستان»(عاشور،2011،ص14).

في هذا الشأن، يرى البعض أن مسألة تحقق هذا السيناريو ليست مسألة غير واقعية أو غير متوقعة، بخاصة في ظل التشكيك في نوايا المتغير الخارجي الذي أصبح جزءاً مهماً في المشهد الليبي ما بعد 2011م وهو مشهد يتبناه دعاة "نظرية المؤامرة". ففي الحالة الليبية، التي سقط فيها نظام معمر القذافي بدعم عسكري من حلف الناتو، لم يكن هدف الغرب هو إسقاط النظام بصورة أساسية، بل كان الهدف الأساسي من التدخل هو تدمير الدولة الليبية وتقويضها. مما كان لذلك من أثر سلبي وإلى حد كبير في إعاقة عملية بناء الدولة الليبية الجديدة، بخاصة في ظل انعدام الأمن وربما "انجرار ليبيا إلى حرب أهلية وتحولها إلى ملاذ آمن لتنظيم القاعدة أو لمجموعات جهادية أخرى وتحول الإرهاب أصلاً إلى مشكلة في ليبيا"(سيفيس، مارتيني، 2014،ص9). ومن ثم تحولها إلى دولة فاشلة في ظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها ليبيا ما بعد 2011م.

■ المشهد الثالث: مشهد حالة الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي وإنجاز التحول الديمقراطي، والتوجه الجدي نحو بناء الدولة في ليبيا الجديدة، وهو مشهد تفاؤلي، يبنى على معطيات إيجابية تدفع نحو إنهاء حالة الانقسام ونزع فتيل الصراعات السياسية والقبلية والعسكرية، وإنجاز المصالحة الوطنية وإرساء العدالة الانتقالية وتسوية كل الخلافات، ووضع خطة طريق عملية شاملة لنزع السلاح والحد من انتشاره وتحقيق البيئة الأمنية المناسبة للخروج من كل الأزمات والتوجه نحو بناء الدولة وإعمارها وتفعيل مؤسساتها الدفاعية والشرطية والقضائية والأمنية، والاندفاع وفق خطط مدروسة لتحقيق التنمية المكانية والمستدامة في كل مناطق وجغرافيا البلاد. وهذا المشهد ممكن ولكنه صعب التحقق وتتطلب عملية ترسيمه وتجسيده متطلبات وشروط واستحقاقات صعبة في الآن ذاتها منها:

- تحقيق هذا المشهد المتفائل بمستقبل ليبيا مرهون بإرادة الليبيين أولاً، وهو مشهد يحتاج إلى جهد كبير وصبر وتروٍ، وصدق النوايا، وتحكيم العقل ووضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، كما يحتاج إلى مدى زمني مناسب.
- طي صفحة الماضي بكل ما فيها من مآسي، والدوس على الجراح بكل ما فيها من فظاعة الألم، وتجاوز روح الانتقام، وفتح صفحة جديدة عنوانها ليبيا لكل الليبيين دون إقصاء أو استبعاد أو تهميش.
- توجه الجهود نحو إعادة بناء الدولة الوطنية في ليبيا، ومدى قدرتها على تجاوز

تداعيات المرحلة والأحداث التي شهدتها ليبيا منذ 2011، وما يرتبط بذلك من بناء المؤسسات السياسية والدستورية وتوحيد الجيش الليبي أولاً، وثانياً، بمدى قدرة هذه الدولة على القيام بوظائفها في حفظ الأمن وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وسرعة الاستجابة لاحتياجاتهم الحياتية واليومية.

- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية التي مرت بلدانها بالظروف ذاتها، واستخلاص دروسها ومحاكاتها وتوظيفها بما يتناسب وخصوصية الحالة الليبية، في هذا الشأن تقدم تجربة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية حالة ملهمة، وعربياً يمكن الاستفادة من الحالة التونسية، حيث استطاعت تونس ما بعد 2011م تجاوز محنة سقوط أو انهيار الدولة، وذلك عبر مسارين متزامنين ومتوازيين، هما:

■ المسار الأول، التسريع بإنجاز "دستور توافقي رغم المخاض العسير بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية وحتى منظمات المجتمع المدني على مدار عامين بعد ثورة 14 يناير 2011م، واعتبر أفضل الدساتير الحالية عربيا، بل يواكب حتى الدساتير في الدول الغربية العريقة في الممارسة الديمقراطية"(كربوسة،2012 ،ص247).

■ المسار الثاني، تجسد في تبني حوار وطني تونسي- تونسي بعيدا عن الأجندات الخارجية في تجربة فريدة وناجحة نالت إعجاب المراقبين الدوليين وثقة المؤسسات الدولية والاقليمية واحترام دول العالم والجوار التونسي وتوجت بتجاوز مرحلة انتقالية مهمة في بناء الدولة التونسية وسلطاتها والمحافظة عليها ودعم استقرارها، كما توجت بنيل «الرباعية» جائزة نوبل للسلام في أكتوبر 2015م.

الخاتمة والنتائج:

يتضح من خلال استعراض مطالب البحث الرئيسية والنتائج التي توصلت إليها مايلي:

1 – أن ظاهرة الربيع العربي ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، كانت لها آثارها وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمعات العربية كافة، وبما يؤسس لمرحلة تحولات مهمة في الحياة العربية.

2- اختلاف وتباين محاولات فهم ظاهرة الربيع العربي وتفسيرها والوقوف على ماهيتها وهويتها ونتائجها وآثارها. وهي محاولات محكومة بطبيعة اختلاف

التوجهات السياسية والأيديولوجية التي لا تخلو من الانحياز السياسي والمصلحي أولاً، وثانياً بحالة السيولة التي مازالت تغذيها التقلبات التي تشهدها ظاهرة الربيع العربي ما يطرح بقوة حالة «اللا يقين» التي تلف مستقبل هذه الظاهرة وتحولاتها.

3- أعادت ظاهرة الربيع العربي-بوصفها حالة ثورية- الحديث عن الدولة الوطنية في المنطقة العربية وفق قراءات مختلفة ومقاربات نظرية متعددة تنطلق من فرضيات أولية وتتفق حول أن ظاهرة الربيع العربي قد شكلت تحديا خطيراً للدولة العربية لكن هذه المقاربات تنتهي إلى نتائج مختلفة حيال مستقبل الدولة.

4- تمثل حالة الدولة في ليبيا نموذجا متميزا من حالات الربيع العربي وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يطرح سيناريوهات حول مستقبلها ومآلاتها تتأرجح ما بين التشاؤم والتفاؤل مع طرح إمكانية بقاء حالة الدولة في ليبيا على ما هي عليه. حيث من الصعب التنبؤ بمستقبل الدولة في ليبيا، إذ تبقى التوقعات مفتوحة على كل الاحتمالات.

قائمة المصادر والمراجع

1. الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي المؤقت في ليبيا بتاريخ 3 أغسطس 2011.

2. أبودراع، أحمد، فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، أكتوبر 2017م.

3. احميدة، علي عبد اللطيف، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012م.

4. إصلاح القضاء في ظل الربيع العربي، أعمال الحلقة الدراسية، الشبكة الأوروبية – المتوسطية لحقوق الإنسان 11– 12 فبراير 2012م.

5. الباسوسي، أحمد زكريا، ما بين التفكك والفيدرالية: مستقبل الدولة العربية الموحدة بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، يناير 2014م.

6. البديري، موسى، ثورات من نوع جديد، ما هي؟ ومن هم أعداؤها؟. أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر، بعنوان «الثورات العربية تحديات فكرية وسياسية»، نشرة آفاق برلمانية، المجلد 5، العدد 4، 28 أيلول 2011م.

7. برادلي، جون. آر، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط؟، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة وللنشر، ط1، 2013م.

8. البطنيجي، عياد، مستقبل المجال السياسي في دول الثورات العربية، المركز العلمي العربي

للأبحاث والدراسات الإنسانية 2012م.

9. التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بعنوان «آلام المخاض: حقوق الإنسان في العالم العربي»، 2012م.

10. حمادة، أمل، معادلة جديدة: إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)، يوليو 2012م.

11. حنفي، خالد، الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)، يوليو 2012م.

12. خلاصي، خليدة كعسيس، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، موقع مجلة المستقبل العربي www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine

13- خليل، طلال حامد، التحليل السياسي ومنظومة التغيير العربي، مجلة جامعة ديالي، العدد 62، 2011.

14- رباح، يحيى، جامعة الدول العربية في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة تسامح، العددين 38–39، السنة العاشرة، كانون الأول 2012م.

15. رفعت، سعيد، الحكم الإسلامي وتحدياته الداخلية والخارجية، مجلة شؤون عربية، العدد 152، شتاء 2012.

16- سيفتس كريستوفرس، ومارتيني جيفري، ليبيا بعد القذافي: عُبُر وتداعيات المستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث راند RAND للأمن القومي 2014م.

17- شقير، محمود، ثورات الربيع العربي: تأملات يساري فلسطيني، مجلة الكرمل الجديد، خريف 2011م.

18- عاشور، محمد، الثورة الليبية: الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، أعمال مؤتمر» نظرة نقدية في ثورات 2001م في شمال أفريقيا وتداعياتها، بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية،31 مايو 2011م.

19- عبد اللطيف، عادل، التحول الديمقراطي والإصلاح في الأقطار العربية: ديناميكيات التحول، كتاب المتوسط 2011.

20 - عدلي، عمرو، أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات، اتجاهات نظرية (ملحق مجلة السياسة الدولية)، عدد يناير 2013م.

21- عمروش، عبد الوهاب، الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول، ملحق مجلة السياسة الدولية (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)، يوليو 2012م.

22- عويضة بسام، الربيع العربي بين الفكر والخطاب الإعلامي، رام الله: مركز رام الله لدراسات

حقوق الإنسان، ط 1، كانون أول 2012م.

23 - طارق، حسن، الدولة الوطنية بعد الثورات: جدل الأيديولوجيا والهوية من تطابق الدولة والأمة إلى دولة المواطنين، مجلة سياسات عربية، العدد 9، يوليو 2014م.

24 .العبداوي، جليلة، الثورات العربية وأزمة بناء الدولة: دراسة مقارنة بين تونس ومصر(رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة)، الجزائر: جامعة الحاج لخضر- كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2013-2014م.

25 - علي، آمنة محمد، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، مجلة جامعة الكوفة، العدد 17(عدد خاص)، 2012م.

26. القانون رقم 18 لسنة 2013م بشأن حقوق المكونات الثقافية واللغوية، الصادر عن المؤتمر الوطني العام بتاريخ 30 يوليو 2013م والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 9/25/ 2013م..

27- فلورينسا، سينين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والثورات العربية في اللغز الجيوسياسي الحالي، كتاب المتوسط 2011م.

28- قوي، بوحنية، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة(الجزء الثالث– تقارير)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نيسان/أبريل 2014م.

29- كربوسة، عمراني، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل الحراك الراهن 2011م، مجلة المفكر، العدد 11، 2012م.

28- لامة، فرج محمد، تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية، مجلة البحوث والدراسات العربية – القاهرة، العدد 60، يونيو 2014م.

29- مخيمر، مريم وحيد، السلطة غير المركزية: تحولات شكل السلطة في مراحل ما بعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)،يوليو 2012م.

30 - مسعد، نيفين، حركات التغيير العربية من منظور مقارن، موقع: مؤسسة الدراسات الفلسطينية www.Palestine-studies.org 4

31- مصباح، زايد عبيد الله، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم والخيارات، مجلة المستقبل العربي، السنة 35، العدد 403، سبتمبر 2012م.

32- موسى، ريم محمد الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فلادليفيا السابع عشر تحت شعار "ثقافة التغيير"، جامعة فلادليفيا- كلية الآداب والفنون، 2012م.

33- منتدى الأعمال الفلسطيني، الربيع العربي: سيناريوهات المستقبل، قسم البحوث والدراسات

الاقتصادية، ديسمبر 2011م.

34- هنتجتتون، صامويل، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: مركز ابن خلدون، دار سعاد الصباح، ط1، 1993م.

35- والي، طه محمد، أزمة التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي: دراسة مقارنة، مجلة آفاق علمية، مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة السورية الإسلامية، العدد 1، أبريل 2018م.